الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

مجال التعاون الثنائي
Area of bilateral cooperation

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE
الأربعاء 25 مارس 2026 19:51

الجزائر شريك ذو أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة لإيطاليا

الجزائر- شددت رئيسة مجلس الوزراء الإيطالي، السيدة جورجيا ميلوني، اليوم الأربعاء بالجزائر العاصمة، على أن الجزائر تمثل شريكا "ذا أهمية إستراتيجية بالغة" بالنسبة لإيطاليا، مبرزة أن العلاقات بين البلدين لم تكن يوما بهذا القدر من "المتانة والفاعلية" التي هي عليها حاليا.

وفي تصريح إعلامي مشترك مع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، عقب المحادثات التي جمعت بينهما بمقر رئاسة الجمهورية في إطار زيارة العمل والصداقة التي تقوم بها إلى الجزائر، قالت السيدة ميلوني أن زيارتها الرسمية الثانية للجزائر في أقل من 4 سنوات، بعد زيارتها الأولى التي كانت أول مهمة ثنائية لها إلى بلد من بلدان شمال إفريقيا، تؤكد "مدى الأهمية التي نوليها لعلاقاتنا مع الجزائر التي تمثل بالنسبة لإيطاليا شريكا ذا أهمية إستراتيجية بالغة."

وأشارت المسؤولة الإيطالية إلى أن "الصداقة التي تجمع البلدين، تظل من بين العلاقات القوية والاستثنائية، لا سيما في ظرف دولي يتسم بتزايد عدم الاستقرار"، موضحة أن البلدين ساندا بعضهما البعض مرات عديدة وكان كل منهما حاضرا دائما في مختلف الأوقات.

وأبرزت أن بلادها حرصت على جعل هذه الصداقة "أكثر قوة خلال هذه السنوات من العمل المشترك مع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون"، مشيرة إلى أن "العلاقات بين البلدين لم تكن يوما بهذه المتانة وبهذا القدر من الفاعلية التي هي عليه الآن."

واعتبرت أن "التعاون بين إيطاليا والجزائر أصبح أكثر فأكثر نموذجا يحتذى به."

ولفتت رئيسة مجلس الوزراء الإيطالي إلى أن مجالات التعاون بين البلدين "عديدة ومتنوعة ويأتي في مقدمتها قطاع الطاقة"، مشيرة إلى ما ذكره رئيس الجمهورية حول عزم البلدين على "تعزيز تعاونهما القوي والمتين."

وتابعت أن هذا التعاون يشمل أيضا الشركتين الوطنيتين الرائدتين "إيني" و"سوناطراك" وذلك من خلال العمل على "آفاق جديدة، مثل الغاز الصخري والاستكشاف البحري، وهو ما سيسمح على المدى المتوسط والبعيد بتعزيز تدفق إمدادات الغاز من الجزائر إلى إيطاليا."

وأكدت في ذات السياق أن التعاون الثنائي "يشمل مجالات أخرى يجري العمل عليها منذ فترة، من بينها تطوير الطاقات المتجددة وإنجاز البنى التحتية الإستراتيجية"، وهي مشاريع من شأنها "ربط ضفتي البحر المتوسط من خلال تعزيز الترابط البيني وبالتالي تعزيز الأمن الطاقوي بفضل مشروع +ترانسمد+ المعروف بخط أنابيب الغاز +ماتيي+ الذي يربط إيطاليا بالجزائر ونواصل هذا العمل في إطار رؤية أوسع."

واعتبرت السيدة ميلوني أن "الطاقة تعد فرصة وأداة لتحقيق تنمية مشتركة، سواء بالنسبة للدول المنتجة التي تستفيد من مواردها لتحقيق الازدهار أو بالنسبة للدول المستهلكة التي يمكنها الاعتماد على سلاسل إمداد أقرب وأكثر صلابة في مواجهة الصدمات الخارجية"، مشيرة إلى أن هذه الرؤية تشكل "جوهر الأنشطة والمشاريع التي نعمل على تنفيذها معا في إطار خطة ماتيي لإفريقيا."

وجددت بهذا الصدد التأكيد على أن الجزائر تعد "أهم شركائنا"، مضيفة أنها قامت مع رئيس الجمهورية خلال المحادثات التي جمعتهما ب"تقييم مختلف المشاريع التي أطلقناها ومستوى تقدم المبادرة العمومية - الخاصة الرامية إلى استصلاح أكثر من 36 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية لإنتاج الحبوب والبقوليات"، وهو المشروع الذي "يسير بوتيرة متسارعة" -حسب المسؤولة الإيطالية- التي أعلنت أنه سيتم خلال حملة البذر في عام 2026 الانتقال من "7 آلاف هكتار إلى 13 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية الموضوعة حيز الإنتاج."

كما تم خلال المحادثات -تقول السيدة ميلوني- التطرق إلى المشاريع التي يعمل البلدان على إنجازها، سيما إقامة مركز للتكوين المهني في المجال الفلاحي مخصص لتخليد اسم "انريكو ماتيي" وكذا تأسيس "غرفة تجارية جزائرية - إيطالية من أجل تسخير كل الإمكانيات لتعزيز القدرات الإنتاجية الثنائية."

وأعلنت من جهة أخرى عن الترتيب لعقد قمة حكومية بالجزائر في "القريب العاجل."

الأربعاء 25 مارس,2026 20:44

نوفا الإيطالية: هكذا تنظر روما إلى الجزائر

سيد علي أمين

الجزائر - إيطاليا

ميلوني تسبق أوروبا إلى الجزائر لتأمين الغاز

عزّزت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، خلال زيارتها إلى الجزائر ولقائها بالرئيس عبد المجيد تبون، تموقع الجزائر بوصفها أحد أعمدة الاستراتيجية الإيطالية في الطاقة والأمن والاقتصاد داخل المتوسط الموسع وإفريقيا. في خطوة قالت عنها وكالة نوفا الإيطالية إنها تعكس سعي روما إلى تدعيم أمنها الطاقوي الوطني والأوروبي، والتقدم على بقية شركائها في الاتحاد الأوروبي في مرحلة تتزايد فيها الضبابية بشأن الإمدادات العالمية. وبهذا المعنى، لم تعد زيارة ميلوني تُقرأ فقط باعتبارها محطة ثنائية جديدة في العلاقات الجزائرية الإيطالية، بل باعتبارها تحركًا سياسيًا محسوبًا لتثبيت محور تعتبره إيطاليا اليوم أكثر استقرارًا وموثوقية في لحظة دولية يضغط فيها الغاز والطاقة على أولويات القرار الأوروبي.

جورجيا ميلوني في الجزائر

وتكتسب هذه الزيارة، وفق وكالة نوفا الإيطالية .وزنًا خاصًا لأنها لم تكن مهمة مرتجلة فرضتها التطورات الآنية فقط، بل كانت مبرمجة منذ مدة، وأُعلن عنها منذ 3 فبراير على أن تتم بعد رمضان، قبل أن تُنجز في أول يوم مناسب بعد عيد الفطر. غير أن هذا التوقيت نفسه منحها حمولة إضافية، لأن المهمة جرت وسط توترات متصاعدة في الخليج، وفي ظل مشكلات حرجة مرتبطة بالإمداد العالمي بالغاز، ولا سيما بعد إعلان حالة القوة القاهرة من جانب "قطر للطاقة"، وهو إعلان شمل زبائن أوروبيين من بينهم إيطاليا. ومن ثم، فإن الزيارة جاءت في لحظة تتقاطع فيها الحاجة الإيطالية إلى تثبيت مسار طاقوي أكثر أمنًا، مع الحاجة الأوروبية الأوسع إلى البحث عن شركاء أقرب وأكثر قابلية للتعويل في سوق تتزايد فيها الهشاشة.

وهنا، تضع وكالة نوفا الزيارة داخل سياق أوروبي تنافسي واضح. فإيطاليا لا تتحرك فقط لتأمين مصالحها المباشرة، بل تتحرك أيضًا لتثبيت أسبقيتها على شركاء أوروبيين آخرين ما زالوا يحاولون اللحاق. وفي هذا الإطار، تشير الوكالة إلى أن إسبانيا تتحرك هي الأخرى لإعادة فتح القناة السياسية مع الجزائر، إذ يتوجه وزير خارجيتها خوسيه مانويل ألباريس إلى الجزائر بعد أربع سنوات من الأزمة الدبلوماسية، تمهيدًا لزيارة مرتقبة لرئيس الحكومة بيدرو سانشيز بهدف الحصول على مزيد من إمدادات الغاز. غير أن الدلالة الأهم هنا هي أن روما، بخلاف مدريد، لا تبدأ من نقطة استدراك التأخر، بل من نقطة محور سبق أن تم تثبيته سياسيًا وطاقويًا، وتسعى الآن إلى تعميقه وتحويله إلى قاعدة أكثر صلابة داخل استراتيجية إيطاليا المتوسطية والإفريقية.

من الغاز إلى الغذاء والرقمنة

غير أن الشراكة، كما توضح نوفا، لم تعد تتوقف عند الطاقة وحدها. فبموازاة الغاز، تمتد العلاقات إلى "خطة ماتّي من أجل إفريقيا". حيث تحدد إيطاليا الجزائر باعتبارها أحد شركائها الأساسيين. وفي هذا الباب، تبرز مبادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تقودها الشركة الإيطاليةBf Spa ، والتي تستهدف استصلاح أكثر من 36 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية المخصصة للإنتاج الزراعي. وقد أكدت ميلوني أن المشروع "يتقدم بسرعة". موضحة أن حملة البذر ستنتقل في 2026 من 7 آلاف هكتار إلى 13 ألف هكتار. ولا تبدو هذه الأرقام تفصيلًا ثانويًا، لأنها تكشف أن التعاون الجزائري الإيطالي يتحول تدريجيًا إلى تعاون منتج في قطاعات ذات بعد سيادي مباشر، مثل الغذاء والزراعة الصحراوية، لا سيما في لحظة تتزايد فيها قيمة الأمن الغذائي في الأجندات الوطنية والإقليمية.

وفي الاتجاه نفسه، أشارت رئيسة الوزراء الإيطالية إلى أن مركز التكوين المهني الزراعي في سيدي بلعباس يأخذ شكله التدريجي، على أساس أن يتحول إلى مركز مرجعي للقارة الإفريقية. كما أبرزت أن نحو 100 طلب ترشح وصل لمنصب المدير، مؤكدة حجم "الاهتمام والأهمية الممنوحين لهذه المبادرة"، مع تحديد هدف يتمثل في إطلاق النشاط بحلول الصيف. وهذه التفاصيل، وإن بدت تقنية، تحمل دلالة أوسع، لأنها تكشف أن روما لا تريد فقط تمويل مشاريع أو بيع تكنولوجيا، بل تسعى أيضًا إلى ترسيخ بنية بشرية ومؤسساتية طويلة الأمد داخل هذا المسار، بما يمنح شراكتها مع الجزائر بعدًا أكثر رسوخًا داخل إفريقيا.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تعمل الجزائر وإيطاليا أيضًا على إنشاء غرفة تجارة ثنائية، تنظر إليها روما بوصفها "أداة مستقرة لتحرير الإمكانات التي لا تزال غير مستغلة" في العلاقات بين النظامين الإنتاجيين للبلدين. كما شددت ميلوني على "التكامل القوي" بين الاقتصادين، مبرزة قطاعات رئيسية تشمل الصناعات الزراعية الغذائية، والدفاع، والصيدلة، والبنى التحتية، واللوجستيك، والرقمنة. وهنا أيضًا، تكشف المعطيات أن الزيارة لم تكن زيارة غاز فقط، بل زيارة إعادة تعريف لمجال الشراكة الجزائرية الإيطالية، من الطاقة إلى التكوين، ومن الغذاء إلى اللوجستيك، ومن الاقتصاد إلى الرقمنة. وهذا ما يرفع سقف القراءة التحليلية للحدث، لأنه يضع الجزائر داخل استراتيجية إيطالية أوسع تتجاوز حدود الحاجة الطارئة إلى الغاز نحو بناء شراكة متعددة المحاور.

رابط دائم : https://tdms.cc/kd8q5

تادامسا نيوز
الأربعاء 25 مارس,2026 16:32

ميلوني تكشف 7 قطاعات تقود الشراكة بين الجزائر و إيطاليا

سرور بومزبر

جورجيا ميلوني في الجزائر

قدّمت رئيسة مجلس الوزراء الإيطالي جورجيا ميلوني، خلال تصريح إعلامي مشترك مع رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، صورة مكثفة عن طبيعة التحول الذي تعرفه العلاقات الجزائرية الإيطالية. مؤكدة أن الجزائر باتت بالنسبة إلى روما شريكًا ذا أهمية استراتيجية بالغة، ليس فقط في قطاع الطاقة. بل أيضًا في الاستثمار، والطاقات المتجددة، والبنى التحتية، والفلاحة، والابتكار. إلى جانب الملفات الإقليمية الحساسة من الشرق الأوسط إلى الساحل والهجرة غير الشرعية. وبهذا المعنى، لم تكن كلمة ميلوني مجرد إشادة دبلوماسية بالعلاقات الثنائية. بل إعلانًا سياسيًا واضحًا عن إرادة إيطالية لرفع مستوى الشراكة مع الجزائر إلى مرتبة أكثر اتساعًا وفاعلية.

واستهلت ميلوني تصريحها بالتعبير عن خالص امتنانها لحفاوة الاستقبال الذي حظيت به هي والوفد الإيطالي، مبرزة أن هذه الزيارة تمثل ثاني زيارة رسمية لها إلى الجزائر في أقل من أربع سنوات. وأوضحت أن زيارتها الأولى كانت أول مهمة ثنائية تقوم بها إلى بلد من بلدان شمال إفريقيا، وهو ما قالت إنه يعكس، منذ ذلك الوقت، مدى الأهمية التي توليها إيطاليا لعلاقاتها مع الجزائر. هذا التذكير بالمسار الزمني للزيارات لم يكن تفصيلاً بروتوكوليًا، بل رسالة سياسية مقصودة تفيد بأن الجزائر ليست طرفًا عابرًا في أجندة السياسة الخارجية الإيطالية، بل شريكًا يحظى بموقع متقدم في ترتيب الأولويات.

ومضت رئيسة الحكومة الإيطالية أبعد من ذلك حين وصفت الصداقة بين البلدين بأنها من بين العلاقات القوية والاستثنائية، خصوصًا في ظرف دولي يتسم بتزايد عدم الاستقرار وتراجع اليقينيات. وأكدت أن الجزائر وإيطاليا ساندت كل منهما الأخرى مرات عديدة، وأن كل طرف كان حاضرًا في مختلف الأوقات، قبل أن تضيف أن سنوات العمل المشترك مع الرئيس عبد المجيد تبون سمحت بجعل هذه الصداقة أكثر قوة. وفي أكثر من موضع، شددت ميلوني على أن العلاقات بين الجزائر وإيطاليا لم تكن يومًا بهذه المتانة وبهذا القدر من الفاعلية كما هي عليه الآن، بل ذهبت إلى القول إن التعاون بين البلدين أصبح أكثر فأكثر نموذجًا يحتذى به.

صيغة توسعية لا تكتفي بإعادة تأكيد التعاون القائم

وفي وسك الخذاب السياسي، حضرت الطاقة باعتبارها المجال الأكثر رسوخًا في الشراكة الثنائية. لكن بصيغة توسعية لا تكتفي بإعادة تأكيد التعاون القائم، بل تدفع نحو آفاق جديدة. فقد قالت ميلوني إن مجالات التعاون بين البلدين عديدة ومتنوعة، غير أن قطاع الطاقة يأتي في مقدمتها، مشيرة إلى أن الجانبين قررا تعزيز تعاونهما القوي والمتين في هذا المجال. كما أوضحت أن هذا التعاون يشمل أيضًا الشركتين الوطنيتين الرائدتين "إيني" و"سوناطراك"، من خلال العمل على آفاق جديدة مثل الاستكشاف البحري، وهو ما قالت إنه سيسمح على المدى المتوسط والبعيد بتعزيز تدفق إمدادات الغاز من الجزائر إلى إيطاليا. وتكشف هذه العبارة تحديدًا أن روما لا تنظر إلى الجزائر فقط كمصدر حالي للإمدادات، بل كركيزة مستقبلية أيضًا في معادلة الطاقة الإيطالية.

غير أن ميلوني حرصت على توسيع مضمون الشراكة الطاقوية نفسها. فهي لم تحصرها في الغاز وحده، بل تحدثت عن تطوير الطاقات المتجددة وإنجاز البنى التحتية الاستراتيجية، واعتبرت أن هذه المشاريع تزداد قدرتها على ربط ضفتي البحر الأبيض المتوسط عبر تعزيز الترابط البيني، وبالتالي تعزيز الأمن الطاقوي. كما أعادت التذكير بخط أنابيب الغاز "ترانسمد"، المعروف بخط "ماتي"، الذي يربط إيطاليا بالجزائر، مؤكدة أن العمل يتواصل ضمن رؤية أوسع ترى في الطاقة فرصة وأداة لتحقيق تنمية مشتركة، سواء بالنسبة إلى الدول المنتجة التي تستفيد من مواردها من أجل الازدهار، أو بالنسبة إلى الدول المستهلكة التي تحتاج إلى سلاسل إمداد أقرب وأكثر صلابة في مواجهة الصدمات الخارجية. وبهذا المعنى، وضعت ميلوني الطاقة في إطار سياسي وتنموي أوسع، لا باعتبارها سلعة فقط، بل باعتبارها أداة شراكة وإعادة تنظيم للعلاقات بين الضفتين.

هذا المنظور قادها مباشرة إلى الحديث عن "خطة ماتّي من أجل إفريقيا"، التي اعتبرت الجزائر أحد أهم شركاء إيطاليا في تنفيذها. وأوضحت أن المحادثات مع الرئيس تبون سمحت بتقييم مختلف المشاريع التي جرى إطلاقها، مع التوقف عند مستوى تقدم المبادرة العمومية-الخاصة الرامية إلى استصلاح أكثر من 36 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية لإنتاج الحبوب والبقوليات. وأشارت إلى أن المشروع يسير بوتيرة متسارعة، إذ ستنتقل حملة البذر في سنة 2026 من 7 آلاف هكتار إلى 13 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية الموضوعة حيز الإنتاج. كما تطرقت إلى المشاريع الجاري إنجازها لإقامة مركز للتكوين المهني في المجال الفلاحي مخصص لتخليد اسم "إنريكو ماتّي". ويعني ذلك أن التعاون الجزائري الإيطالي، وفق الرواية الإيطالية نفسها، لم يعد قائمًا فقط على الطاقة، بل بات يمتد إلى الأمن الغذائي، وتطوير الفلاحة الصحراوية، والتكوين، ونقل المعرفة.

تكاملاً واضحًا بين الاقتصادين

في الشق الاقتصادي، قدمت ميلوني عرضًا واضحًا لرؤية روما تجاه السوق الجزائرية. فقد قالت إن هناك تكاملاً واضحًا بين الاقتصادين، وإن الشركات الإيطالية قادرة على تقديم مساهمة أساسية للجزائر، ليس فقط عبر توفير السلع والخدمات، بل أيضًا من خلال جذب الاستثمارات والمساهمة في تنويع النسيج الاقتصادي والإنتاجي والصناعي. وحددت رئيسة الحكومة الإيطالية المجالات التي ترى فيها لبلادها قدرة على الحضور والتوسع، وتشمل الصناعات الزراعية، والصناعات الدفاعية، والصناعات الصيدلانية، والنقل واللوجستيك، والبنية التحتية، والابتكار الرقمي. ثم أعلنت أن الجانبين قررا العمل على إنشاء غرفة تجارة إيطاليا-الجزائر كآلية دائمة تهدف إلى تحرير الإمكانات التي لا تزال غير مستغلة في العلاقات الثنائية. وهذا الإعلان يحمل وزنًا اقتصاديًا مباشرًا، لأنه ينقل الشراكة من مستوى المشاريع الكبرى والتفاهمات الحكومية إلى مستوى أكثر مؤسساتية وارتباطًا بالفاعلين الاقتصاديين.

ولم يقتصر حديث ميلوني على الملفات الثنائية الصرفة، بل توسع ليشمل القضايا الدولية والإقليمية. فقد أكدت أن المحادثات تناولت عددًا من الملفات الدولية، وعلى رأسها الأزمة في الشرق الأوسط، ووصفتها بأنها أزمة تمس الجميع، محذرة من أن استمرارها قد يخلّف تداعيات اقتصادية واجتماعية ستؤثر بشكل أكبر على الدول الأكثر هشاشة، وفي مقدمتها دول القارة الإفريقية. كما عبرت عن قلقها إزاء التصعيد العسكري في لبنان، وقالت إنه يجب أن يتوقف فورًا بالنظر إلى الوضع الداخلي الصعب للغاية هناك، مؤكدة في الوقت نفسه أهمية مواصلة العمل المعقد الذي ينبغي على المجتمع الدولي القيام به من أجل استقرار المنطقة والتوصل إلى حل الدولتين.

وفي ما يتعلق بمنطقة الساحل، خصّت ميلوني الجزائر بإشادة واضحة، معتبرة أن الدور الذي تضطلع به تاريخيًا تجاه هذه المنطقة الهامة والحساسة يعد استثنائيًا. وأوضحت أن الساحل يتعرض بشكل متزايد لتهديدات الإرهاب والتطرف، وأن تعزيز الاستقرار فيه يظل صعبًا من دون التنسيق والتعاون مع "الأصدقاء الجزائريين". وهذه العبارة بالذات تعكس إدراكًا إيطاليًا متقدمًا لثقل الجزائر في معادلات الأمن الإقليمي، ليس فقط بوصفها دولة جوار مباشرة، بل بوصفها فاعلًا لا يمكن تجاوزه في مقاربة أزمات الساحل.

التعاون في ملف الهجرة غير الشرعية

كما أشادت ميلوني بالتعاون مع الجزائر في ملف الهجرة غير الشرعية، مؤكدة أن النجاح الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة في خفض أعداد الهجرة غير النظامية وحالات الوفاة في عرض المتوسط يعود إلى تعاون قوي ومتين مع الجزائر. ويبرز هذا الموقف أن روما ترى في الجزائر شريكًا أمنيًا وعمليًا أيضًا في إدارة أحد أكثر الملفات حساسية في الأجندة الأوروبية. وفي ملف الصحراء الغربية، قالت ميلوني إنها أكدت للرئيس تبون دعم إيطاليا للمفاوضات الجارية من أجل إيجاد حل مستدام ودائم ومقبول من جميع الأطراف ومتوافق مع قرارات الأمم المتحدة، في صيغة تعكس تمسك روما بالإطار الأممي للنزاع.

وختمت رئيسة الحكومة الإيطالية بالإشارة إلى الحدث الذي تستعد الجزائر لاحتضانه خلال الأسابيع المقبلة، والمتمثل، وفق ما قالت، في أول زيارة للبابا ليون الرابع عشر إلى إفريقيا، حيث ستكون الجزائر المحطة الأولى. واعتبرت أن هذه الزيارة تؤكد المكانة الطبيعية للجزائر بوصفها جسرًا يربط بين أوروبا وبقية القارة الإفريقية، وهو الدور الذي لطالما اعترفت به إيطاليا. وبهذا الربط بين الجغرافيا السياسية والمكانة الرمزية، بدت ميلوني وكأنها تريد منح الجزائر توصيفًا يتجاوز الشريك الثنائي، نحو دور أوسع كحلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا في لحظة يعاد فيها رسم كثير من التوازنات.

في المجمل، عكست تصريحات ميلوني في الجزائر ثلاث رسائل رئيسية. الأولى أن روما تنظر إلى الجزائر بوصفها شريكًا استراتيجيًا بالغ الأهمية، وأن مستوى العلاقات الثنائية بلغ درجة غير مسبوقة من المتانة والفاعلية. والثانية أن الطاقة ستظل عمود الشراكة، لكن ضمن أفق أوسع يشمل الاستكشاف البحري، والطاقات المتجددة، والبنى التحتية، والفلاحة، والاستثمار، والتكوين. أما الثالثة فتتمثل في أن إيطاليا لا ترى الجزائر فقط من زاوية الاقتصاد، بل أيضًا من زاوية الدور الإقليمي في الساحل، والهجرة، والاستقرار المتوسطي، والربط بين أوروبا وإفريقيا. وبذلك، فإن كلمة ميلوني لم تكن مجرد خطاب مجاملة، بل مرافعة سياسية كاملة عن شراكة تريد روما تثبيتها كأحد أكثر نماذج التعاون الأوروبي-الإفريقي رسوخًا واتساعًا.

رابط دائم : **https://tdms.cc/b27aj**

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان

25مارس، 2026

الجزائر–إيطاليا.. مشاريع فلاحية واستثمار طاقوي يعزز الشراكة الاستراتيجية

بقلم:سعاد سنوسي

فلاحة الجزائر

قالت رئيسة مجلس وزراء إيطاليا، جورجيا ميلوني، إنه سيتم استغلال أكثر من 36 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية لإنتاج الحبوب والبقوليات، ضمن مشروع ثنائي يندرج في إطار مبادرة عمومية–خاصة بين الجزائر وإيطاليا،

ويستهدف تعزيز الأمن الغذائي وتطوير الفلاحة المبتكرة. ومن المتوقع أن ترتفع المساحات المزروعة خلال حملة 2026 من 7 آلاف إلى 13 ألف هكتار، ما يعكس وتيرة متسارعة في تنفيذ المشروع.

وأوضحت ميلوني أن التعاون بين البلدين لا يقتصر على القطاع الفلاحي فقط، بل يشمل أيضًا إنشاء مركز للتكوين المهني في المجال الفلاحي يحمل اسم "إنريكو ماتي"، بهدف دعم التكوين ونقل الخبرات وتعزيز الابتكار الزراعي، في إطار شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد.

كما أشارت إلى أن العلاقات الثنائية بلغت مستوى غير مسبوق من المتانة والفاعلية، معتبرة الجزائر شريكًا استراتيجيًا بالغ الأهمية لإيطاليا، خصوصًا في ظل ظرف دولي يتسم بعدم الاستقرار وتزايد التحديات.

وفي مجال الطاقة، يأتي التعاون في مقدمة المجالات، لاسيما عبر الشراكة بين شركتي إيني وسوناطراك، مع التركيز على الاستكشاف البحري لتعزيز تدفق إمدادات الغاز نحو إيطاليا على المدى المتوسط والبعيد.

وتشمل مجالات التعاون الأخرى تطوير الطاقات المتجددة وإنجاز بنى تحتية استراتيجية، تهدف إلى تعزيز الترابط بين ضفتي البحر المتوسط، ما يسهم في تعزيز الأمن الطاقوي الإقليمي ودعم الاستقرار الاقتصادي للبلدين.

تأتي هذه المشاريع في إطار رؤية أوسع تشمل خطة "ماتي" لإفريقيا، التي ترمي إلى جعل التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة والزراعة نموذجًا للتنمية المشتركة والازدهار المستدام .

نشـــــاط الوزيـــــر

Minister's activity

تامسا نيوز
الأربعاء 25 مارس,2026 21:25

حملة الحصاد والدرس تبدأ من الجنوب.. والوزارة تعبئ القطاعين العام والخاص

بقلم: جبريل بوراس

الحصاد في الجزائر

تنطلق حملة الحصاد والدرس لموسم 2025-2026 ابتداء من 12 أفريل المقبل بولايات الجنوب، وسط أوامر مباشرة من وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين وليد، بتعبئة عاجلة للوسائل اللوجستية والعتاد وضبط مخطط دقيق لتجميع المحاصيل وتحويلها وتخزينها، مع إشراك إمكانيات القطاعين العام والخاص لتفادي أي اختلال قد يمس سير الموسم.

هذا القرار برز خلال اللقاء الوطني الذي ترأسه الوزير الأربعاء 25 مارس 2026، وجمع مديري تعاونيات الحبوب والبقول الجافة وإطارات الديوان الجزائري المهني للحبوب، حيث خُصص الاجتماع للتحضير المبكر للحملة المرتقبة، في وقت انتقل فيه النقاش من مجرد متابعة الموسم الزراعي إلى مرحلة التنظيم العملي لعمليات الحصاد والنقل والتخزين عبر مختلف مناطق الإنتاج.

وشدد الوزير، خلال الاجتماع، على أن نجاح حملة الحصاد والدرس لا يتوقف عند وفرة المحصول فقط، بل يرتبط أساسًا بمدى الجاهزية المسبقة على مستوى الحاصدات والشاحنات ونقاط التجميع ومساحات التخزين. ولهذا، أمر بالشروع الفوري في إعداد مخطط شامل يحدد توزيع الوسائل اللوجستية ونقاط جمع المحاصيل، إلى جانب تنظيم عمليات تحويل الإنتاج بين الولايات وفقًا للحاجيات والقدرات المتاحة.

كما أكد على ضرورة تجنيد إمكانيات القطاع العام التابعة لقطاع الفلاحة، مع تدعيمها بقدرات القطاع الخاص، خاصة في ما يتعلق بالشاحنات والمخازن والمستودعات، بما يسمح باستقبال المحاصيل في أفضل الظروف ويحد من الضغط الذي قد تعرفه بعض المناطق مع بداية الحصاد. وفي السياق نفسه، دعا إلى تزويد الحاصدات بأجهزة كشف فقدان الحبوب أثناء العملية، بهدف تقليص ضياع الإنتاج والرفع من فعالية الجمع.

وجاء هذا الاجتماع أيضًا لتقييم وضعية الموسم الجاري، من خلال الوقوف على مدى تقدم عملية الحرث والبذر، ومتابعة الحالة الإنباتية للمحاصيل عبر مختلف مناطق الوطن، شرقًا ووسطًا وغربًا وجنوبًا. ويعكس هذا التقييم رغبة الوزارة في ربط التحضير للحصاد بمتابعة دقيقة للوضع الميداني، بدل الاكتفاء بالاستعداد الإداري أو النظري.

وفي موازاة التحضير للحملة، أعلن الوزير عن دعم وتحديث العتاد الفلاحي ابتداء من هذا الموسم، خاصة بعد إنشاء فرع متخصص لمجمع "أغروديف"، تنفيذًا لتعليمات رئيس الجمهورية. وسيتولى هذا الفرع توفير حظيرة متنوعة من الحاصدات العصرية ومختلف المعدات الفلاحية، في خطوة تستهدف تقوية المكننة الزراعية وتحسين قدرة القطاع على مرافقة المواسم الكبرى، وعلى رأسها الحصاد والدرس.

ولم يقتصر اللقاء على موسم الحبوب فقط، بل تناول أيضًا برنامجًا خاصًا لتطوير إنتاج البقوليات في إطار تطبيق الدورة الزراعية، بما يساهم في رفع الإنتاج الوطني وتحسين مردودية الهكتار وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة. ويكشف هذا التوجه أن الوزارة تريد ربط التحضير للموسم الحالي بإصلاح أوسع في بنية الإنتاج الزراعي، بدل معالجة كل شعبة بمعزل عن الأخرى.

وفي الإطار نفسه، ذكّر الوزير بجملة من الإجراءات التي ستدخل حيز التنفيذ ابتداء من الموسم المقبل لتحسين أداء شعبة الحبوب والبقول الجافة، مؤكدًا أن التحضير لموسم الحرث والبذر القادم يبدأ من الآن. وتتصدر هذه الإجراءات مراجعة نظام دعم المدخلات الفلاحية، وتعميم التحاليل الخاصة بالتربة والأسمدة، إلى جانب إدخال أصناف جديدة من البذور عالية المردودية، تتلاءم مع خصوصيات مختلف مناطق الإنتاج من حيث التربة والظروف المناخية.

وبهذا، تكون الوزارة قد وضعت تاريخ انطلاق الحملة، وحددت آليات التحرك الميداني، وربطت موسم الحصاد المقبل بإصلاحات لوجستية وتقنية أوسع، في محاولة لضمان جمع المحصول في أفضل الظروف وتقوية أداء شعبة الحبوب والبقول الجافة بدءًا من هذا الموسم والمواسم التي تليه.

رابط دائم : https://tdms.cc/watup

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية
25 مارس 2026 - 21:39

تحضيرا لحملة الحصاد والدرس.. وزير الفلاحة يترأس لقاءً وطنياً

بقلم م .فيصل

ترأس ياسين وليد، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، اليوم الأربعاء، لقاءً وطنياً جمع مديري تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، وإطارات الديوان الجزائري المهني للحبوب.

اللقاء خصِّص للتحضير لحملة الحصاد والدرس لموسم 2025-2026، المرتقب انطلاقها منتصف شهر أفريل المقبل.

وشكّل هذا اللقاء فرصة لتقييم عملية الحرث والبذر للموسم الجاري، والوقوف على مدى تطور المحاصيل من حيث الحالة الإنباتية عبر مختلف مناطق الوطن.

وفي إطار التحضيرات لانطلاق حملة الحصاد والدرس، المقررة ابتداءً من 12 أفريل بولايات الجنوب، تم استعراض مدى جاهزية تعاونيات الحبوب لاستقبال المحاصيل في أفضل الظروف.

كما تم استعراض توفير الوسائل اللوجستية الضرورية، على غرار الحاصدات والشاحنات المخصصة لنقل وتحويل الإنتاج.

إضافة إلى تحديد نقاط تجميع المحاصيل وتعزيز قدرات التخزين المسخرة لهذه العملية.

وشدد الوزير على أهمية التحضير الاستباقي المحكم لهذه الحملة من مختلف الجوانب، مع ضرورة تجنيد الإمكانيات اللوجستية التابعة للقطاع العام. وأيضا تعزيزها بقدرات القطاع الخاص، خاصة فيما يتعلق بالشاحنات والمستودعات والمخازن.

وأكد الوزير على أهمية تزويد الحاصدات بأجهزة كشف فقدان الحبوب أثناء الحصاد، بما يساهم في الحد من ضياع الإنتاج.

وخلال اللقاء، أسدى الوزير تعليمات بالشروع الفوري في إعداد مخطط شامل ودقيق يحدد توزيع الوسائل اللوجستية ونقاط جمع المحاصيل، إلى جانب تنظيم عمليات تحويل الإنتاج بين الولايات وفقاً للاحتياجات والقدرات المتاحة.

كما سيتم إطلاق برنامج خاص لتطوير إنتاج البقوليات في إطار تطبيق الدورة الزراعية، بما يسهم في رفع الإنتاج الوطني، وتحسين مردودية الهكتار، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة.

وذكر الوزير بجملة من الإجراءات التي سيتم اعتمادها ابتداءً من الموسم القادم، بهدف تحسين أداء شعبة الحبوب والبقول الجافة. مؤكداً أن التحضير لموسم الحرث والبذر المقبل ينطلق من الآن.

رابط دائم : https://nhar.tv/WZ22v

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

لأربعاء 25 مارس 2026 22:34

السيد وليد يشرف على لقاء وطني خصص للتحضير لحملة الحصاد والدرس لموسم 2025-2026

الجزائر - ترأس وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين مهدي وليد، اليوم الأربعاء لقاء وطنيا جمع مديري تعاونيات الحبوب والبقول الجافة وإطارات الديوان الجزائري المهني للحبوب، خصص للتحضير لحملة الحصاد والدرس لموسم 2025-2026، المرتقب انطلاقها منتصف شهر أبريل المقبل، حسبما أفاد به بيان للوزارة.

وشكل هذا اللقاء - يضيف ذات المصدر- فرصة لتقييم عملية الحرث والبذر للموسم الجاري، والوقوف على مدى تطور المحاصيل من حيث حالة الإنبات عبر مختلف مناطق الوطن.

وفي إطار التحضيرات لانطلاق حملة الحصاد والدرس، المقررة ابتداء من 12 أبريل بولايات الجنوب، تم استعراض مدى جاهزية تعاونيات الحبوب لاستقبال المحاصيل في أفضل الظروف، لا سيما من خلال توفير الوسائل اللوجستية الضرورية، على غرار الحاصدات والشاحنات المخصصة لنقل وتحويل الإنتاج، إضافة إلى تحديد نقاط تجميع المحاصيل وتعزيز قدرات التخزين المسخرة لهذه العملية.

وفي هذا السياق، شدد السيد الوزير على "أهمية التحضير الاستباقي المحكم لهذه الحملة من مختلف الجوانب، مع ضرورة تجنيد الإمكانيات اللوجستية التابعة للقطاع العام، وتعزيزها بقدرات القطاع الخاص، خاصة فيما يتعلق بالشاحنات والمستودعات والمخازن". كما أكد على أهمية تزويد الحاصدات بأجهزة كشف فقدان الحبوب أثناء الحصاد، بما يساهم في الحد من ضياع الإنتاج.

كما أسدى السيد الوزير تعليمات بـ "الشروع الفوري في إعداد مخطط شامل ودقيق يحدد توزيع الوسائل اللوجستية ونقاط جمع المحاصيل، إلى جانب تنظيم عمليات تحويل الإنتاج بين الولايات وفقا للاحتياجات والقدرات المتاحة."

وفي سياق تعزيز المكننة الزراعية، سيتم ابتداء من هذا الموسم دعم وتحديث العتاد الفلاحي، لاسيما عقب إنشاء فرع متخصص لمجمع "أغروديف"، تجسيدا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، حيث سيتولى توفير حظيرة متنوعة من الحاصدات العصرية ومختلف المعدات الفلاحية.

كما سيتم إطلاق برنامج خاص لتطوير إنتاج البقوليات في إطار تطبيق الدورة الزراعية، بما يسهم في رفع الإنتاج الوطني، وتحسين مردودية الهكتار، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة.

وخلال اللقاء، ذكر السيد الوزير بجملة من الإجراءات التي سيتم اعتمادها ابتداء من الموسم القادم، بهدف تحسين أداء شعبة الحبوب والبقول الجافة، مؤكدا أن التحضير لموسم الحرث والبذر المقبل ينطلق من الآن.

كما تطرق إلى أبرز الإصلاحات المرتقبة، وعلى رأسها مراجعة نظام دعم المدخلات الفلاحية، وتعميم إجراء التحاليل الخاصة بالتربة والأسمدة، إلى جانب إدخال أصناف جديدة من البذور عالية المردودية، تتلاءم مع خصوصيات مختلف مناطق الإنتاج، لاسيما من حيث طبيعة التربة والظروف المناخية.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

أخبار اليوم
AKHBARELYOUM
www.akhbarelyoum.dz
الصفحة :03

ملتقى وطني للمهندسين الزراعيين

تحتضن جامعة وهران 2 "محمد بن أحمد" يومي 28 و29 مارس الجاري فعاليات الملتقى الوطني الخامس للمهندسين الزراعيين، تحت شعار: "المهندس الزراعي- قائد التحول الرقمي والابتكار في عصر الذكاء الاصطناعي"، حسب ما علم أمس الأربعاء لدى المنظمين.

ويرتقب أن يعرف هذا اللقاء، الذي ينظمه الاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين، مشاركة زهاء 150 مشاركا من مهندسين زراعيين من مختلف ولايات الوطن، إلى جانب ممثلين عن هيئات وطنية معنية بالقطاع الفلاحي، وفلاحين ومربين ومسيري مؤسسات فلاحية خاصة، فضلا عن مراكز البحث في المجال الزراعي والمناطق الجافة، وهيئات مراقبة البذور والشتائل وتصديقها، ومكاتب الدراسات ومخابر تحليل التربة والمياه، وفق ذات المصدر.

وتهدف هذه التظاهرة إلى توفير فضاء علمي ومهني للحوار وتبادل الخبرات، مع تسليط الضوء على أدوات وآليات عصرنة الفلاحة الجزائرية في ظل التحولات الرقمية، والعمل على بلورة توصيات استراتيجية وعملية قابلة للتجسيد، بما يدعم السياسات العمومية ويعزز الأمن الغذائي كخيار وطني استراتيجي، إلى جانب تثمين دور الكفاءات الوطنية في قيادة التنمية الفلاحية المستدامة، حسب ما جاء في مذكرة للاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين.

ويتضمن برنامج هذه الطبعة سلسلة من المحاضرات وورشات العمل، تتمحور حول ثلاثة محاور رئيسية، وهي: "نقل المعرفة والتكنولوجيا والتحول التقني في الفلاحة"، و"ورشة تطبيقية حول قراءة تحاليل التربة والمياه وتوظيفها في إعداد برامج التسميد"، و"الإطار التشريعي والمؤسساتي لعصرنة القطاع الفلاحي"، إلى جانب تنظيم دورات تكوينية اختيارية يؤطرها خبراء في المجال، مثلما أشير إليه.

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية

مصالح الفلاحة بعنابة تكثف خرجاتها

معاينة ميدانية لمزارع إنتاج الحبوب

تواصل اللجنة التي نصّبتها المصالح الفلاحية لولاية عنابة، مؤخرا، خرجاتها الميدانية لمتابعة وضعة حقول إنتاج الحبوب، بهدف مرافقة الفلاحين لإنجاح الموسم الفلاحي، حيث تنقلت في هذا الصدد، إلى مزارع منطقة "سيدي موسى" ببلدية الحجار، للوقوف على حالة المحاصيل، وتزويد المزارعين بالنصائح اللازمة؛ لتفادي أي أضرار قد تصيب القمح في هذه المرحلة.

سميرة عوام

وخلال هذه الجولة، عاين المختصون عملية تنقية الأراضي المزروعة بالقمح من الأعشاب الضارة. وهي خطوة ضرورية؛ لأنها تسمح للقمح بالنمو بشكل جيد دون أن تتقاسم معه الأعشاب الغذاء أو الماء.

كما تفقدت اللجنة مساحات القمح الصلب واللين؛ للتأكد من سلامتها، ومدى نجاح الأعمال التي قام بها الفلاحون في وقت سابق.

وركزت نفس الجهة في حديثها مع الفلاحين، على تقديم نصائح عملية حول كيفية اختيار الأدوية المناسبة لمحاربة الأعشاب والوقت الأنسب لرشها؛ لضمان حماية المحصول من التلف، وتأمين إنتاج زراعي متنوع.

كما استمع أعضاء اللجنة لجميع انشغالات فلاحي المنطقة، ومشاكلهم اليومية، مؤكدين أن الهدف من هذه الخرجات هو البقاء بجانب الفلاح خطوة بخطوة؛ لضمان إنتاج وفير، وتجاوز أي عقبات قد تواجههم قبل موسم الحصاد.

اليومي الشروق
إخبارية وطنية
الصفحة :08

لدفع عجلة التنمية والاستثمار بالولاية

توفير 2000 عقد امتياز على مساحة 14 ألف هكتار بالأغواط

الشريف داودي

أعد الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالأغواط أزيد من2000 عقد امتياز بمختلف الصيغ على مساحة إجمالية موزعة على تراب الولاية بمقدار يتعدى 14 ألف هكتار. في وقت يتم فيه منح العقار الفلاحي كما هو معلوم عبر المنصة الرقمية المفعلة لاستقبال الطلبات في هذا الخصوص.

وبحسب مصالح ديوان الأراضي الفلاحية بالولاية، فإن المجال مفتوح أمام الجميع ممن تتوفر فيهم الشروط ويحوزون المعايير المطلوبة للاستفادة.

ويمكن للخواص أو حتى الهيئات العمومية الترشح للاستفادة في أعقاب الإعلان عن المحيطات المتوفرة للاستثمار عبر تراب الولاية.

ومعلوم أن عملية تطهير العقار الفلاحي في عام 2025 وفقًا للمنشور الوزاري المشترك رقم 02 المؤرخ في 01 جوان 2025، تهدف إلى تطهير العقار الفلاحي من الاستغلال غير الشرعي، وتسوية الوضعيات العالقة، واسترجاع الأراضي غير المستغلة، وتوجيهها نحو المستثمرين الجادين في إطار سياسة الأمن الغذائي.

وفي ذلك كشف عمار بوزيدي مدير ديوان الأراضي الفلاحية بالأغواط أن نهاية جوان الفارط عرفت تنصيب اللجنة الولائية المكلفة بتنفيذ مشروع القرار الوزاري تحت إشراف والي الأغواط وأمانة مديرية المصالح الفلاحية. وهذا بمشاركة جميع الهيئات المعنية بالملف، حيث أحصت جميع الحالات العالقة توافقا ومخرجات المنشور الذي جاء خصيصا لتسويتها، سيما الإشكالات التي ظهرت في أثناء عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز، وكذا استصلاح الأراضي في إطار الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية وفي إطار حق الامتياز. كل هذا في سياق إزالة العوائق والعقبات التي كانت تقف حجر عثرة أمام مشاريع الاستصلاح، وهو ما يمنح للفلاح والمستثمر الجاد دافعا قويا للإقبال على خدمة الأرض التي تثمر إنتاجا وفيرا.

والعملية عموما من المقرر الانتهاء منها نهاية السنة الجارية. في حين يذكر أن المنشور المنوه به، فتح المجال واسعا للتنازل عن حق الامتياز لفائدة الغير، أين انطلقت العملية فعليا على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية لولاية الأغواط باستقبال ملفات المعنيين وشرح جميع الإجراءات المتعلقة بالعملية.

وأما بشأن الاستثمارات الكبرى بالأغواط، فأكد مدير ديوان الأغواط للأراضي الفلاحية أنها عرفت تطورا ملحوظا، لاسيما بعد أن وافقت مؤسسات عمومية وخاصة ولوج مجال الاستثمار في هذا المجال. الأمر الذي انعكس إيجابا من حيث توسع المساحات المسقية، وهو ما قد يساهم بالقسط الوافر في تطور وتنوع بعض الزراعات الاستراتيجية كالحبوب والخضر من ناحية الكم والنوع عموما.

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 07

يحتضنها مركز البحث في البيوتكنولوجيا

مشروع "ستارتب" لهندسة النظم البكتيرية النباتية والحيوانية

تحصل مشروع تحتضنه وحدة البحث في النباتات الطبية التابعة لمركز البحث في البيوتكنولوجيا بقسنطينة على وسم «مشروع مبتكر» من وزارة المؤسسات الناشئة، حيث يدور حول تطوير حلول إبداعية لهندسة النظم البكتيرية النباتية والحيوانية، فيما تمهد الخطوة المذكورة لتأسيس شركة ناشئة في مجال التكنولوجيات الحيوية وعلوم «الأوميكس».

وأعلنت وحدة البحث في النباتات الطبية بالأغواط، التابعة لمركز البحث في البيوتكنولوجيا بقسنطينة، عن حصول المشروع المسمى «جينوبيوتيكس» Genobiotix على وسم «مشروع مبتكر» الممنوح من قبل وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، حيث اعتبرت أنها تمثل خطوة نوعية تمهد لتأسيس شركة ناشئة واعدة في مجال التكنولوجيات الحيوية وعلوم «الأوميكس».

واحتضنت وحدة البحث في النباتات الطبية المشروع المذكور طيلة السنتين الماضيتين، حيث شهدت خلالها مسارا علميا وتطويريا توّج بالحصول على الوسم المذكور، بينما شرح القائمون على الوحدة أن المشروع يتمحور بشكل أساسي حول تطوير حلول إبداعية لإعادة ضبط وبرمجة النظم البكتيرية النباتية والحيوانية لتحسين النمو والمقاومة، ما سيساهم في استحداث منتجات عالية المستوى وذات أهمية فلاحية.

وأكدت الوحدة في إعلانها على الالتزام المستمر من قبل القائمين عليها بدعم المشاريع العلمية ذات القيمة المضافة وتشجيع الابتكار في المجالات الحيوية المرتبطة بالأمن الغذائي وذات الأثر الصحي والتكنولوجي.

وتجدر الإشارة إلى أن علوم «الأوميكس» تعتبر نهجا بيولوجيا يجمع عدة مجالات حديثة في علم الأحياء بهدف دراسة المكونات الشاملة للكائن الحي على نطاق واسع وبصورة تكاملية.

سامي .ح

المساهمات
Contributions

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية

قانون التوجيه الفلاحي الجديد في الجزائر

السيادة الغذائية.. رهان المستقبل

في لحظة مفصلية من تاريخ التحولات الاقتصادية في الجزائر، يبرز مشروع قانون التوجيه الفلاحي الجديد كوثيقة سيادية تعيد رسم ملامح العلاقة بين الأرض والإنسان، بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الدولة وسلاسل القيمة الفلاحية. ليس مجرد نص قانوني، بل هو بيان استراتيجي يعكس انتقالا عميقا من منطق التسيير التقليدي إلى منطق السيادة الغذائية، ومن اقتصاد الريع إلى اقتصاد الإنتاج.

آمال عيساوي

هذا المشروع يأتي في سياق مراجعة شاملة لمنظومة قانونية تعود إلى سنة 2008 ، أي بعد ما يقارب عقدين من التحولات المناخية والاقتصادية والديموغرافية ، ما فرض ضرورة إعادة بناء الإطار التشريعي وفق رؤية حديثة تستجيب لمتطلبات الأمن الغذائي والتنافسية الدولية

تحول جذري نحو السيادة الغذائية

يرتكز المشروع الجديد على مفهوم السيادة الغذائية كهدف استراتيجي مركزي ، وهو مفهوم يتجاوز مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي ليشمل التحكم في منظومات الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع بشكل متكامل . وقد حدد النص جملة من الشعب الاستراتيجية ذات الأولوية ، على غرار الحبوب والحليب واللحوم والبذور ، باعتبارها الأعمدة الأساسية للأمن الغذائي الوطني .

ويهدف هذا التوجه إلى تقليص التبعية للأسواق الخارجية ، خاصة في ظل التقلبات العالمية ، وارتفاع الطلب الداخلي الناتج عن النمو الديموغرافي ، حيث تشير التقديرات إلى تزايد الحاجة الغذائية بنسبة معتبرة خلال السنوات القادمة ، ما يفرض رفع الإنتاجية وتحسين مردودية الأراضي .

إصلاح عميق لمنظومة الدعم

من أبرز التحولات التي يحملها المشروع ، إعادة هيكلة نظام الدعم الفلاحي ، عبر الانتقال من دعم المدخلات إلى دعم الإنتاج والأداء . هذا التوجه يسعى إلى تحقيق كفاءة أكبر في الإنفاق العمومي ، وضمان توجيه الموارد نحو الفلاحين الأكثر إنتاجية ، بدل توزيع الدعم بشكل أفقي غير فعال كما يهدف هذا الإصلاح إلى تحفيز الابتكار والاستثمار ، وتحويل الفلاح من متلق للدعم إلى فاعل اقتصادي منتج ، في إطار رؤية تجعل الفلاحة قطاعا مربحا وليس مجرد نشاط اجتماعي .

حوكمة جديدة وسلاسل قيمة متكاملة

يؤسس المشروع لمنظومة حوكمة حديثة تقوم على التنسيق بين مختلف حلقات السلسلة الفلاحية ، من الإنتاج إلى التسويق ، مع إدماج أدوات رقمية متطورة تسمح بتتبع المنتجات والقطعان ، وتحسين شفافية السوق

كما يركز على هيكلة سلاسل القيمة ، من خلال تشجيع الفلاحة التعاقدية ، وتطوير الصناعات التحويلية ، وتقليص الفاقد بعد الحصاد ، الذي يمثل نسبة معتبرة من الإنتاج الوطني .

إدارة المخاطر والتغيرات المناخية

في ظل التحديات المناخية المتزايدة ، يتضمن المشروع نظاما متكاملا لتسيير المخاطر الفلاحية ، يشمل التأمين الزراعي ، وآليات الوقاية من الكوارث الطبيعية ، واستقرار دخل الفلاحين . ويعد هذا التوجه ضروريا في بلد يواجه دوريا موجات جفاف وحرائق ، ما يؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي

كما يكرس المشروع مبدأ التسيير المستدام للموارد الطبيعية ، خاصة المياه والتربة ، مع إدماج التكيف مع التغير المناخي كعنصر هيكلي في السياسة الفلاحية .

رقمنة القطاع وتسريع الابتكار

يولي النص أهمية خاصة للتحول الرقمي ، من خلال إنشاء أنظمة معلومات فلاحية مدمجة ، تسمح بجمع وتحليل البيانات في الزمن الحقيقي ، ما يسهم في تحسين اتخاذ القرار وتوجيه السياسات كما يشجع على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الري ، والإنتاج ، والتخزين ، مع دعم البحث العلمي والابتكار ، خاصة في مجال البذور والموارد الوراثية .

حماية الموارد الوراثية وتعزيز الاستقلالية

من بين الأهداف الاستراتيجية للمشروع ، الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية والحيوانية ، وتطوير إنتاج البذور الوطنية ، بهدف تحقيق الاستقلالية في هذا المجال الحيوي .

ويأتي هذا التوجه في ظل التحديات المرتبطة بالاحتكار العالمي للبذور ، وارتفاع تكاليف الاستيراد ، ما يجعل من السيادة الوراثية ركيزة أساسية للأمن الغذائي .

تشجيع الاستثمار واستقطاب الشباب

يراهن المشروع على تعزيز الاستثمار الخاص ، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ، وتقليص البيروقراطية ، وتوفير بيئة محفزة للمستثمرين . كما يتضمن آليات لتحفيز الشباب وحاملي المشاريع المبتكرة على دخول القطاع الفلاحي . ويهدف هذا التوجه إلى تجديد النسيج الفلاحي ، الذي يعاني من شيخوخة اليد العاملة ، وتحويل الفلاحة إلى قطاع جاذب للكفاءات .

آليات ضبط السوق وحماية المنتج

يتضمن المشروع أدوات جديدة لضبط السوق ، خاصة في حالات فائض الإنتاج ، حيث يتم وضع آليات لحماية الفلاحين من انهيار الأسعار ، وضمان استقرار السوق ، بما يحفظ التوازن بين مصلحة المنتج والمستهلك ، كما يسعى إلى تعزيز القدرة الشرائية للمواطن ، من خلال التحكم في سلاسل التوزيع وتقليص الوسطاء .

نحو منظومة قانونية متكاملة

يتكامل مشروع قانون التوجيه الفلاحي مع مشروع قانون آخر خاص بالعقار الفلاحي ، يهدف إلى توحيد الإطار القانوني للأراضي الزراعية ، وضمان استغلالها بشكل عقلاني ومستدام ، ويشكل هذا التكامل خطوة نحو بناء منظومة قانونية شاملة تغطي مختلف جوانب القطاع ، من الأرض إلى السوق .

الخبير الفلاحي لعلى بوخالفة لـ"أخبار الوطن":

"10 مليارات دولار فاتورة استيراد و80 مليون قنطار حبوب مستوردة سنويا"

كشف الخبير الفلاحي لعلى بوخالفة في تصريح لـ"أخبار الوطن" أن الجزائر تنفق سنويا ما يفوق 10 مليارات دولار على استيراد المواد الغذائية ، تتصدرها الحبوب بقيمة تقارب 3 مليارات دولار ، في وقت يصل فيه حجم الاستهلاك الوطني إلى نحو 120 مليون قنطار سنويا ، بينما لا يتجاوز الإنتاج المحلي في فترات سابقة حدود 40 مليون قنطار ، ما يعني أن أكثر من 80 مليون قنطار كانت تستورد لتغطية الطلب الداخلي .

هذه الأرقام ، بحسب المتحدث ، تعكس حجم التحدي ، لكنها في المقابل تبرز حجم الفرص الكامنة ، خاصة مع توفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تؤهل الجزائر لتقليص هذه الفجوة تدريجيا وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي .

وفي سياق متصل ، أشار بوخالفة إلى أن التحولات الجارية في القطاع ترتكز على مشاريع استراتيجية كبرى ، من بينها مشروع الشراكة الجزائرية القطرية الذي يستهدف استغلال مساحات واسعة لإنتاج الحبوب والأعلاف وتربية الأبقار ، حيث يرتقب أن يشمل تربية نحو 270 ألف بقرة حلوب ، بإنتاج سنوي يقدر بـ 1.7 مليار لتر من الحليب ، وهو رقم كفيل بتقليص واردات مسحوق الحليب بنسبة تصل إلى 50 بالمئة .

كما تحدث عن مشروع آخر بشراكة إيطالية موجه لإنتاج القمح الصلب على مساحة تقارب 36 ألف هكتار ، مع تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة به مثل العجائن والكسكس ، بما يعزز سلسلة القيمة المحلية ويحد من التبعية للخارج .

وفي ملف الأسمدة ، شدد بوخالفة على أن الجزائر حققت تقدما لافتا ، خاصة في إنتاج اليوريا 46 ، حيث سجلت فائضا موجها للتصدير ، إلى جانب تطوير إنتاج الفوسفات الذي يرتقب أن يرتفع من 2.5 مليون طن سنويا إلى نحو 10 ملايين طن ، ما يضع البلاد في موقع مريح لتأمين احتياجاتها الفلاحية وتعزيز قدراتها التصديرية .

أما على صعيد الزيوت النباتية ، فأكد المتحدث أن التوجه نحو زراعة دوار الشمس والنباتات الزيتية بدأ يعطي ثماره ، مع تسجيل تحسن ملموس في تغطية السوق الوطنية ، في خطوة أولى نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال .

وفيما يتعلق بالإمكانات الطبيعية ، أبرز بوخالفة أن الجزائر تتوفر على نحو 35 مليون هكتار من السهول القابلة للاستغلال ، وهي مساحة كفيلة بإحداث طفرة حقيقية في الإنتاج الفلاحي ، خاصة إذا ما تم استغلالها وفق مقاربات عصرية تعتمد على الري الذكي والتقنيات الحديثة .

وفي جانب آخر ، لفت إلى أن الأسعار المرتفعة لبعض المنتجات الفلاحية ، التي بلغت في بعض الفترات أكثر من 200 دينار للكيلوغرام بالنسبة لبعض الخضر ، تعكس اختلالات في السوق تستدعي إعادة ضبط آليات الدعم وتوجيهها بشكل أدق نحو المنتجين الحقيقيين .

كما شدد المتحدث على ضرورة تثمين الموارد الوراثية الوطنية ، من خلال إعادة إحياء السلالات المحلية على غرار سلالة أولاد جلال ، التي تعد من بين أفضل السلالات عالميا ، إلى جانب تطوير البذور المحلية عبر بنوك وطنية متخصصة في البذور والجينات .

ولم يغفل الخبير الإشارة إلى تأثير العوامل الدولية ، مؤكدا أن أي اضطراب في ممرات حيوية مثل مضيق هرمز قد يؤثر على نحو 80 بالمئة من إمدادات الأسمدة عالميا ، وهو ما يبرز هشاشة المنظومة الغذائية الدولية ويدفع نحو تعزيز الاعتماد على الإنتاج المحلي . وفي ختام تصريحه ، شدّد بوكالة على أن تحقيق السيادة الغذائية يمر حتما عبر الانتقال من الفلاحة التقليدية إلى فلاحة عصرية قائمة على المكننة والرقمنة وتكامل سلاسل الإنتاج ، مؤكدا أن الجزائر تمتلك كل المقومات لتحقيق فائض في الإنتاج مستقبلا ، ليس فقط لتغطية الطلب الداخلي ، بل للتوجه نحو التصدير واستعادة مكانتها كفاعل فلاحي إقليمي .

آمال عيساوي

الخبيرة المستشارة في القطاع الزراعي هدى جعفري لـ"أخبار الوطن":

"السيادة الغذائية لم تعد خيارا بل ضرورة حتمية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني"

أكدت الخبيرة المستشارة في القطاع الزراعي هدى سميرة جعفري في تصريح لـ"أخبار الوطن" ، أن الجزائر أمام فرصة تاريخية لإعادة بناء منظومتها الفلاحية على أسس حديثة ومتينة .

وترى جعفري أن أحد أبرز التحولات التي جاء بها المشروع يتمثل في إعادة تعريف دور الفلاحة داخل الاقتصاد الوطني ، حيث لم تعد مجرد قطاع تقليدي مرتبط بالمعيشة ، بل أصبحت قطاعا استراتيجيا قادرا على خلق الثروة وتنويع مصادر الدخل خارج المحروقات . وتشير إلى أن هذا التحول يتطلب تغييرا جذريا في الذهنيات ، سواء لدى الفلاح أو لدى صانع القرار ، بما يسمح بالانتقال نحو منطق الإنتاجية والربحية .

وتوضح أن المشروع يولي أهمية خاصة لمسألة الأمن الغذائي ، غير أنه يذهب أبعد من ذلك عبر تبني مفهوم السيادة الغذائية ، الذي يعني التحكم في القرار الإنتاجي من حيث الكميات والنوعية ، بما يتماشى مع خصوصيات السوق الوطنية . وفي هذا السياق ، تؤكد أن التركيز على الشعب الاستراتيجية مثل الحبوب والحليب ليس خيارا ظرفيا ، بل هو توجه مدروس يستهدف تقليص فاتورة الاستيراد التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني .

كما تتوقف جعفري عند نقطة بالغة الأهمية تتعلق بإعادة تنظيم العقار الفلاحي ، معتبرة أن هذه المسألة كانت لسنوات طويلة من أبرز العراقيل التي حدت من تطور القطاع . وتبرز أن المشروع الجديد يسعى إلى إضفاء وضوح قانوني أكبر على أنماط استغلال الأراضي ، بما يعزز ثقة المستثمرين ويشجع على إطلاق مشاريع فلاحية كبرى ، خاصة في الجنوب والمناطق ذات الإمكانات غير المستغلة .

وفي سياق متصل ، تشير إلى أن القانون يتجه نحو تكريس ما يعرف بالفلاحة التعاقدية ، وهي آلية تسمح بربط المنتجين بالمتعاملين الاقتصاديين من خلال عقود واضحة تضمن تسويق المنتجات بأسعار عادلة . وترى أن هذا التوجه من شأنه أن يضع حدا للفوضى التي تطبع بعض الأسواق ، وأن يوفر حماية حقيقية للفلاح من تقلبات الأسعار .

ومن بين النقاط التي تشدد عليها هدى جعفري ، مسألة تقليص الفاقد الفلاحي ، حيث تؤكد أن نسبا معتبرة من الإنتاج تضيع سنويا بسبب ضعف التخزين وسوء التوزيع . وتعتبر أن الاستثمار في الهياكل اللوجستية ، مثل غرف التبريد وشبكات النقل ، يعد ضرورة ملحة لضمان استغلال أمثل للمنتوج الوطني .

كما تتطرق إلى التحول الرقمي الذي يحمله المشروع ، مشيرة إلى أن إدماج التكنولوجيا في القطاع الفلاحي سيمكن من تحسين عملية التتبع والمراقبة ، سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو بتوزيع الدعم . وتؤكد أن الرقمنة ستساهم في تقليص البيروقراطية ومحاربة الفساد ، من خلال إرساء شفافية أكبر في تسيير الموارد .

وفي حديثها عن التغيرات المناخية ، تبرز جعفري أن القانون الجديد يعكس وعيا متزايدا بضرورة التكيف مع هذه الظاهرة ، خاصة في ظل تراجع التساقطات وارتفاع درجات الحرارة . وتشير إلى أن تشجيع تقنيات الري الحديثة ، مثل السقي بالتقطير ، واعتماد أصناف زراعية مقاومة للجفاف ، يعد من بين الحلول التي يدعمها المشروع .

كما تولي اهتماما خاصا لمسألة التكوين والبحث العلمي ، معتبرة أن تطوير الفلاحة لا يمكن أن يتحقق دون الاستثمار في المعرفة . وتؤكد أن دعم مراكز البحث ، وتعزيز التكوين المهني للفلاحين ، سيمكن من نقل التكنولوجيا وتحسين الممارسات الزراعية .

وفي جانب آخر ، تشير جعفري إلى أن المشروع يسعى إلى إعادة التوازن بين مختلف الفاعلين في السوق ، من خلال تقليص دور الوسطاء الذين يساهمون في رفع الأسعار على حساب المنتج والمستهلك . وترى أن تنظيم الأسواق وتعزيز قنوات التوزيع المباشر سيشكلان خطوة مهمة نحو تحقيق عدالة اقتصادية داخل القطاع .

وتضيف أن القانون يفتح آفاقا واسعة أمام الشباب ، من خلال توفير آليات تمويل ودعم موجهة لحاملي المشاريع ، خاصة في مجالات الفلاحة الذكية والصناعات التحويلية . وتؤكد أن إشراك الشباب يمثل مفتاحا أساسيا لضمان استدامة القطاع وتجديده .

وأكدت هدى جعفري أن مشروع قانون التوجيه الفلاحي الجديد يمثل نقلة نوعية في مسار الإصلاحات الاقتصادية ، غير أن نجاحه يظل مرهونا بمدى تجسيده ميدانيا ، بعيدا عن التعقيدات الإدارية .

آمال عيساوي

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

الوسط EL WASSAT
يومية وطنية شاملة

مناقصة دولية

قال متعاملون أوروبيون إن الديوان الجزائري المهني للحبوب طرح مناقصة دولية لشراء قمح الطحين، وطلبت المناقصة الشحن على فترتين من مناطق التوريد الرئيسية، بما فيها أوروبا من أول جوان إلى 15 منه ومن 16 إلى 30 من الشهر ذاته. أوضح المتعاملون، حسب وكالة «رويترز»، أنه إذا كان القمح من أمريكا الجنوبية أو أستراليا أو الهند، فسيكون الشحن قبل ذلك بشهر. وأشار الديوان المهني للحبوب، وفق المصدر ذاته، إلى حجم اسمي 50 ألف طن، لكنه عادة ما يشتري كميات أكبر بكثير. وقال المتعاملون إن يوم الخميس هو الموعد النهائي لتقديم العروض.

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة
Forests and rural development

الوسط EL WASSAT
يومية وطنية شاملة
الصفحة :05

اليوم العالمي للغابات

عمليات تشجير ونشاطات تحسيسية مختلفة ببعض ولايات الغرب

شهدت بعض ولايات غرب البلاد، إحياء اليوم الدولي للغابات من خلال تنظيم عمليات تشجير ونشاطات تحسيسية مختلفة.

فبولاية معسكر، تم غرس 4 آلاف شجيرة بمناطق حضرية وغابية، حسبما أفاد به محافظ الغابات بالنيابة، عثمان سادات، مضيفا أن العملية استهدفت المساحات الخضراء داخل التجمعات السكنية ومحيط المرافق العمومية، إلى جانب المناطق الغابية ومحيط السدود، حيث شملت غرس شجيرات تزيينية وأصنافا من الصنوبر الحلبي والكاليتوس والخروب.

وعرفت هذه المبادرة مشاركة واسعة لأعوان الغابات وموظفين بمؤسسات وهيئات عمومية، إضافة إلى جمعيات محلية ولجان أحياء ومواطنين متطوعين.

من جهته، أشرف والي الولاية، فؤاد عايسي، رفقة السلطات المحلية المدنية والعسكرية وممثلي المجتمع المدني، على غرس 500 شجيرة من الصنوبر الحلبي والبلوط الفليني والكاليتوس بمحيط سد بوحنيفية.

كما تم تنظيم معارض تضمنت ملصقات وصورا فوتوغرافية أبرزت إنجازات قطاع الغابات، خاصة عمليات التشجير المنجزة خلال موسم 2025-2026، إلى جانب البرامج التنموية الجاري تجسيدها.

وبولاية غليزان، أشرف والي الولاية، كمال بركان، رفقة السلطات العسكرية والأمنية وممثلي المجتمع المدني، على عملية غرس رمزية لحوالي 300 شجيرة من صنفي الكاليتوس والأرغان بمحاذاة سد «السعادة» ببلدية سيدي امحمد بن عودة.

وأوضح رئيس مصلحة توسيع الثروة الغابية بمحافظة الغابات، منير قدور، أنه تم غرس أزيد من 86 ألف شجيرة عبر مختلف مناطق الولاية منذ أكتوبر الماضي.

كما تم بالمناسبة إطلاق رمزي للبط ذو العنق الأخضر بسد «السعادة»، إلى جانب تقديم عروض وشروحات حول علاقة قطاع الغابات بالاقتصاد.

وبتيسمسيلت، تم بالمناسبة استعراض حصيلة عمليات التشجير المنظمة منذ بداية السنة الجارية، حيث تم غرس أكثر من 24 ألف شجيرة من مختلف الأصناف عبر المناطق الغابية بولاية تيسمسيلت.

وأوضح رئيس مصلحة توسيع الثروة الغابية وحماية النباتات والحيوانات بالمحافظة الولائية للغابات، هلال بن غانم، أن عمليات التشجير مست عدة مناطق، منها الحظيرة الوطنية بثنية الحد، ولرجام، وبوقايد، والأزهرية، وسيدي سليمان.

وأضاف أن العملية شملت أيضا المحاور الطرقية الوطنية والولائية، بمشاركة مختلف الإدارات والجمعيات، لاسيما الناشطة في المجال البيئي.

وأكد أنه تم إعداد برنامج خاص لسقي الشجيرات المغروسة بالتنسيق مع عدة قطاعات، منها قطاع البيئة، مع تكثيف عمليات التشجير على مستوى بلدية تيسمسيلت بهدف تحسين الإطار الجمالي للمدينة.

وبالمناسبة، نظمت محافظة الغابات معرضا بمشاركة حرفيين، عرضت فيه منتجات تقليدية كالفخار والدوم وعسل الشوكيات، إلى جانب تنظيم ورشات رسم للأطفال حول الطبيعة، لترسيخ ثقافة حماية البيئة.

المساء EL MASSA
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 08

محافظة الغابات بالبليدة

رصد مخالفات بيئية خلال أيام العيد

رصدت مصالح محافظة الغابات لولاية البليدة، في إطار جهودها المتواصلة لحماية الثروة الغابية والحفاظ على التوازن البيئي، عدة مخالفات بيئية خلال خرجات ميدانية، تكثفت تزامنا مع أيام عيد الفطر، تنفيذاً لتعليمات محافظ الغابات، الرامية إلى تعزيز دوريات المراقبة، والاستطلاع عبر مختلف التشكيلات الغابية.

رشيدة بلال

وفي هذا السياق، تمكنت الفرقة المتنقلة لإقليم الغابات بمفتاح، من ضبط 34 إطارا مطاطيا مستعملا، كانت ملقاة بغابة الدولة "حوش الريح" ببلدية الجبابرة بالقرب من الطريق الولائي رقم 46 الرابط بين بلديتي مفتاح والجبابرة.

وعلى الفور تم التنسيق مع الفرقة الإقليمية للدرك الوطني بمفتاح، ومسؤول مركز الردم التقني بـ "البور" ببلدية مفتاح، حيث جرى تحويل هذه النفايات إلى المركز؛ قصد إعادة تدويرها، وفق المعايير المعمول بها، ومنه حماية الغابات من الحرائق.

وفي عملية أخرى وخلال دورية مراقبة واستطلاع روتينية بنفس الإقليم، تم ضبط كمية من بقايا الدجاج مرمية بغابة الدولة "زروالة" ببلدية الجبابرة، في سلوك يشكل خطرا على الصحة العمومية، والتوازن البيئي.

وعلى إثر ذلك، تم التنسيق مع السلطات الأمنية والمحلية، حيث تم تشكيل لجنة تضم رئيس إقليم الغابات بمفتاح، وممثلين عن الدرك الوطني، ورئيس لجنة الصحة والنظافة لبلدية الجبابرة.

وقد باشرت اللجنة عملية ردم وطمر هذه المخلفات وفق الشروط الصحية المعتمدة، تفاديا لانتقال الأمراض التي قد تصيب الحيوانات البرية، وتؤثر سلباً على التنوع البيولوجي بالمنطقة.

المساء EL MASSA
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 09

خلال الثلاثي الثاني من 2026

تهيئة 66 كلم من المسالك الغابية بسوق أهراس

ستتم بولاية سوق أهراس، خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026، تهيئة ما لا يقل عن 66 كلم من المسالك الغابية، حسبما أفاد رئيس مصلحة توسيع الثروات بمحافظة الغابات، رياض أوقلال.

ب.ن

وأوضح السيد أوقلال في هذا الإطار، أن الأمر يتعلق بإعادة تهيئة 8 مسالك غابية عبر بلديات عين الزانة والمشروحة وأولاد ادريس والزعرورية ومداوروش وتاورة والحدادة وسيدي فرج، ما سيسهل - حسبه - الحفاظ على الأملاك الغابية الوطنية من حرائق الغابات.

ومن شأن هذه العملية التي خُصص لها غلاف مالي قدر بـ 137 مليون دج، تعزيز شبكة المسالك الغابية بهذه الولاية التي تُعرف بتضاريسها الصعبة. كما ستمكن من تسهيل تدخُّل أعوان الحماية المدنية ومحافظة الغابات في حال اندلاع حرائق لإخمادها، إلى جانب فك العزلة عن سكان بعض المناطق الجبلية، يضيف نفس المصدر.

وذكّر المتحدث بأنه تم خلال السنتين الأخيرتين، فتح وتهيئة 76 كلم من المسالك الغابية عبر العديد من البلديات؛ قصد تعزيز آليات الوقاية من حرائق الغابات، وتسهيل تدخُّل أعوان الغابات، فضلا عن إعادة تهيئة 3 أبراج مراقبة ببلديات أولاد مومن، وعين الزانة والزعرورية.

اليومي الشروق
إخبارية وطنية
الصفحة :08

تجنبا للحوادث التي شهدتها الولاية خلال السنوات الأخيرة

إجـــراءات استبـاقية للحـد من مخـاطر حرائـق الغـابات في بجـايـة

ن. اوهاب

قـدمت محافـظـة الـغـابـات لـولايـة بـجـايـة بـحـر الأسبـوع الجاري، مخطـطـهـا الخاص بـالـوقـايـة ومكـافـحـة حـرائـق الـغـابـات لـلسـنـة الجارية، وكذا الإجـراءات الـعـمـلـيـة الـكـفـيلة بمكافحة الحرائق بالولاية والتي كـانـت خـلال الـسـنـوات الـقـلـيلة الماضـيـة سـبـبـا في الـعـديد من المآسـي المعـاشـة، في خـطـوة استباقية لتقليص حجم الخسائر المحدثة.

وفي هـذا الشأن، تـرأس والي بـجـايـة بـحسب خـلـيـة الاتصال للولاية، اجتماعا تنفيذيا موسعا لـلـوقـوف عـلـى الترتـيـبـات والإجـراءات الـعـمـلـيـة، وكـذا الـنـشـاطـات الـوقـائـيـة، والـتـحـسيسية المتخذة،في إطار مـكـافـحـة حرائق الغابات، حيث قـدمت محافـظـة الـغـابـات في الـبـدايـة عـرضـا مـفـصـلا حـول مخطط الوقاية لسنة 2026، تم فيه التطرق، إلى مختلف التدابير

والإجـراءات الـوقـائية المسطرة تحسبا لموسم الصيف، وهي الإجراءات التي تندرج في نفس سـيـاق تـلك المعـتـمـدة خـلال الموسم الـفـارط، والمتمثلة في تـعـزيـز آليات المراقبة والإنذار المبـكـر، وتـكـثـيـف حـمـلات الـتـحـسيس والـتـوعـيـة، لفائدة المواطـنين، إلى جـانـب تسخير الإمـكـانـات الـبـشـريـة والمادية، الـكـفيلة بضمان الـتدخل السريع والـفـعـال، في حـال تـسـجـيـل الحرائق.

عـرض محافـظـة الـغـابـات لـولايـة بـجـايـة تـطـرق في سياق الخاص بالإجراءات الوقائية إلى، مسألة فتح المسالك الغابية وكذا تـهـيـئـة نقاط المياه، وكذا إنجاز أبـراج المراقـبـة، نـاهـيـك عن تـوفير كـل الـوسـائـل المادية والـبـشـرية لاسيما توفير الموارد المائية الضرورية.

رؤسـاء المجالس الشـعـبـيـة الـبـلـديـة لـولايـة بـجـايـة، الذين حضـروا الاجـتـمـاع، عـرضـوا انشغالاتهم المتعلقة بهذا الشق، في حين قدم والي بجاية تعليمات، خـاصـة بـتـعـزيز فعالية منظومة، الـوقـايـة ومـكـافحة الحرائق من خـلال تـكـلـيـف رؤسـاء البلديات والـدوائـر، ببرمجة خـرجـات مـيـدانـيـة، بـالـتـنسيق مع مصالح الـغـابـات، والحمـايـة المدنـيـة، لمعـايـنـة الوضع، وضبط برنامج عمل وقائي، وميداني فعال، وكذا الـرفـع مـن درجـة الجاهـزيـة والـيـقـظـة الميدانية، ناهيك عن تعـزيـز الـتـنسيق والتكامل، بين مختـلـف المصـالـح المتـدخـلـة، بـالإضـافـة إلى الـقـيام بحملات تنظيف استباقية، والقضاء على المفارغ العشوائية، وكل مسببات الحرائـق، مـؤكـدا أن مجابـهـة المخاطر المحتملة مهمة الجميع وتتطلب تجندهم الفعال ميدانيا، عـلـى اعـتـبار ان مكافحة حرائق الـغـابـات والوقاية منها مسؤولية الجمـيـع، وتـتـطلب تظافر جهود كـل الـقـوى الحية عـل مستوى الولاية.